

أشغال مجلس الحكومة
الخميس 19 من ربيع الأول 1434
الموافق 31 يناير 2013

تصريح صحفي

انعقد يوم الخميس 19 من ربيع الأول 1434 الموافق 31 يناير 2013 الاجتماع الأسبوعي لمجلس الحكومة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة خصص لمدارسة والمصادقة على عدد من النصوص القانونية وكذا للمصادقة على تعيينات في مناصب عليا والاستماع إلى عرض قطاعي.

في مستهل الاجتماع، تحدث السيد رئيس الحكومة عن التقدم الحاصل في أورش الإصلاح المفتوحة وخاصة ما يهم مجال الإعلام السمعي البصري، حيث هنا بالخطوة الأخيرة التي تم اتخاذها والمتع لقة بالإعلان عن طلبات العروض في اللجوء إلى الإنتاج الخارجي على المستوى التلفزيوني، معتبرا أن ذلك تجل عملي لدفاتر التحملات المتعلقة بكل من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة وشركة صورياد القناة الثانية، مؤكدا على أن هذه خطوة مهمة جدا تعكس إرادة في تطوير الأداء على المستوى الإعلامي وأنها ستكون لها نتائج على مستوى جودة الإنتاج.

إثر ذلك صادق المجلس على مشروع القانون التنظيمي رقم 12-128 المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقدم به السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة. هذا المشروع الذي يجسد خطوة هامة في ترجمة المقتضيات الدستورية الجديدة خاصة المادة 158 المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، حيث يسعى هذا المشروع إلى ترجمة هاته المقتضيات وفي نفس الوقت إلى استيعاب دروس الممارسة والتجربة التي قام بها المجلس منذ إحداثه والتي تقتضي تطوير إطاره القانوني. يتعلق الأمر هنا بعدد من المستجدات الهامة سواء بخصوص إبداء الرأي في التوجهات العامة للاقتصاد الوطني والتنمية المستدامة وقضايا البيئة ولجميع القضايا الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة بالجهوية الموسعة. كما يهدف المشروع إلى رفع عدد أعضاء المجلس إلى 104 وذلك من أجل ضمان تمثيل الهيئات المنصوص عليها في الدستور كمجلس المنافسة والهيئات المركزية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وكذا السعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، طبقا لمقتضيات الفصل 19 من الدستور.

بعد ذلك صادق المجلس على مشروع قانون 13-20 يتعلق أيضا بمجلس المنافسة مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المقدمة وتقدم به أيضا السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة، يأتي هذا المجلس في إطار ترجمة المقتضيات الدستورية وخاصة المادة 166 المتعلقة بمجلس المنافسة والمادة 36 المتعلقة أيضا بقواعد المنافسة الحرة والنزاهة. في هذا الصدد يمثل هذا المشروع خطوة من أجل احترام قواعد المنافسة على اعتبار أن مجلس المنافسة هو هيئة مستقلة مكلفة في إطار المقتضيات الدستورية الجديدة بضمان الشفافية والإنصاف في العلاقات الاقتصادية، من خلال تحليل وضبط المنافسة في الأسواق، ومراقبة الممارسات المنافية لها، والممارسات التجارية غير المشروعة وعمليات التركيز الاقتصادي والاحتكار. كما يأتي هذا المشروع في إطار تنزيل المقتضيات المرتبطة بالبرنامج الحكومي القائمة على تشجيع شروط المنافسة الحرة والمشروعة.

وفي هذا الصدد كذلك صادق المجلس مشروع القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي قدمت، ويشمل نطاق تطبيق القانون كل الأنشطة الاقتصادية من إنتاج وتوزيع وخدمات بما فيها تلك التي تكون ناتجة عن أشخاص عموميين، كما يستهدف رصد كل أشكال التقييد والاختلال التي يمكن أن تطال التنافس في السوق الداخلية. ويؤكد هذا المشروع على مبدأ حرية الأسعار ويجعل منه القاعدة العامة لتكوين الأسعار ويربطه بالتنافس الحر بحيث أن مبدأ حرية الأسعار يقيد فقط في هذا النص في حالات استثنائية ينص عليها القانون بدقة. ويحدد هذا المشروع بدقة الممارسات المنافية لقواعد المنافسة كما يعرف عملية التركيز الاقتصادي. كما يحدد أيضا ويعرض بدقة للمبادئ التي تتوخى إقرار الشفافية والصدق والنزاهة في المعاملات بين الفاعلين الاقتصاديين عن طريق إشهار الأسعار وشروط البيع والفوترة ومحاربة الممارسات التمييزية كرفض البيع والبيع المشروط أو فرض سعر أدنى للبيع. فضلا

على أن هذا المشروع ينص على تمكين جمعيات حماية المستهلكين ذات المنفعة العامة أن تنتصب طرفا مدنيا والحصول على تعويضات عند الضرر اللاحق بالمستهلكين من جراء ممارسات غير مشروعة.

بعد ذلك صادق المجلس على سلسلة من التعيينات في مناصب عليا، شملت تسع تعيينات الأول يتعلق بالسيد محمد حجرون، مدير المحروقات والوقود بوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة - قطاع الطاقة والمعادن، والسيد عبد الله جعفري في منصب مدير المراقبة والوقاية من المخاطر بوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة - قطاع الطاقة والمعادن، والسيد إدريس بوعامي، في منصب مدير المكتب الوطني للأعمال الاجتماعية والثقافية الجامعية، والسيد محمد بنحسايين، مدير المسرح الوطني محمد الخامس، والسيد الحسن ولبياض، مدير الشؤون الإدارية والمالية بوزارة الثقافة، والسيد جدد الإدريسي، في منصب المفتش العام بوزارة السياحة، والسيد مولاي هشام عفيف، في منصب مدير المركز الاستشفائي بن ارشد بالدار البيضاء، والسيد خالد أيت الطالب، في منصب مدير المركز الاستشفائي الحسن الثاني بفاس، والسيد محمد الحريف، في منصب مدير المركز الاستشفائي محمد السادس بمراكش.

إثر ذلك، استمع المجلس إلى عرض مفصل حول حصيلة التقدم في مجال التوظيف العمومي والذي تطرق فيه السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة إلى مجموع المناصب التي تم فتح التباري عليها منذ شهر يوليوز الماضي إلى غاية نهاية السنة الماضية والتي تم فيها الحرص على تكريس مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص والاستحقاق وفق ما نص عليه الدستور في الفصل 31 واحترام المقتضيات المتعلقة بالنظام الأساسي للوظيفة العمومية والمرسوم المنظم لذلك الصادر 2-11-621 الصادر في 25 نونبر 2011 وأيضا منشور السيد رئيس الحكومة المتعلق بتدبير مباريات التوظيف في المناصب العمومية لـ 19 يونيو 2012 ومنشور السيد رئيس الحكومة لـ 22 أكتوبر 2012 المتعلق بكيفية تدبير إجراء التوظيف في المؤسسات والمقاولات العمومية.

وقد تم اعتماد المباراة كوسيلة وحيدة من أجل الولوج للوظائف العمومية وتشكيل لجنة وزارية في 19 يونيو 2012 وضعت آليات ذلك وإطلاق موقع التشغيل العمومي في 6 يوليوز 2012 وحصر المناصب المالية التي كانت مقررة في إطار قانون المالية لـ 2012 في عدد 26.204. بخصوص حصيلة الإعلانات، هناك 19.983 منصب أعلن عنه إلى غاية 31 دجنبر 2012، منها على مستوى الإدارات العمومية 18.628 شملت 25 قطاع وزاري 1342 منصب شملت 60 مقالة عمومية. أيضا منذ يوليوز 2012 تم الإعلان عن 534 مباراة منها 323 مباراة على مستوى الإدارات العمومية وبلغ عدد المشاركين المدعوين للمباريات 246.585 متباري بمعدل 13 لكل منصب مباراة. وبخصوص الإعلان عن النتائج، إلى غاية 28 يناير 2013 بلغ عدد النتائج التي تم الإعلان عنها ما يهم 13.720 منصب وستشمل الفترة إلى غاية 30 يونيو 2013 إجراء والإعلان عن النتائج المتبقية وتنظيم مباريات المناصب المتبقية. وبهذا الصدد ساهم موقع التشغيل العمومي بشكل كبير في هذا المسلسل حيث بلغ عدد الزيارات في الخمسة أشهر الماضية مليون و 200 ألف زيارة بمعدل 8000 زيارة يوميا مما أحدث دينامية كبيرة على المستوى الوطني. القطاعات ذات الطابع الاجتماعي كانت حصيلة إعلانات توظيفها 49%.